EBE
البنك المصري لتنمية الصادرات
Export Development Bank of Egypt
القوائم المالية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
#رايحين_مع_بعض_لبكرة
www.ebebank.com
/EBE OFFICIAL 1983
/EBE-BANK
16710

mazars
مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون ومستشارون

الجهاز المركزي للمحاسبات
الإدارة المركزية للرقابة علي البنوك

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية
للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
البنك المصرى لتنمية الصادرات
(شركة مساهمة مصرية)

المقدمة
قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة الدورية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الأثنى عشر شهراً المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ، وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتنحصر مسئوليتنا في ابداء استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود
قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقبا حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصوره أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها من خلال عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الإستنتاج
وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن الأثنى عشر شهراً المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية .

القاهرة في ١١ أغسطس ٢٠٢١

مراقبا الحسابات

الدكتور / أحمد مصطفى شوقي
MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون ومستشارون
١٥٣ شارع محمد فريد، برج بنك مصر، القاهرة

محاسبة / سلوى يونس سيد
رئيس القطاع
الجهاز المركزي للمحاسبات

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصده لدي البنك المركزي المصرى	(١٢)	٥,٣٥٢,٥٧١	٣,٨٦٧,١٢٣
أرصده لدي البنوك	(١٣)	٢,٣٧٨,٤٧٨	٤,٦٦١,٥٢٤
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	٧,٥٣٥,٥٨٨	٨,٥٤٨,٨٥٧
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٥)	٢٦,٤٧٨	٣٦,٠٣٠
قروض وتسهيلات للعملاء	(١٦)	٣٧,١٢٦,٠١٢	٣١,٢٩٧,٨٣٦
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٦)	١٣٧,٤٥٣	٢٩,٠٧٣
إستثمارات مالية :			
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(١٨)	٩,٥٥١,٠٥٣	٤,٥٦٧,٧٦١
- بالتكلفة المستهلكة	(١٨)	٩٨١,٢٩٢	١,٠٨٧,٧٤٠
إستثمارات مالية في شركات شقيقة	(١٩)	٦,٨٧٥	٦,٨٧٥
أصول غير ملموسة	(٢٠)	٥٤,٥٧٦	٣٧,٦٧٠
أصول أخري	(٢١)	٥,٨٤٧,٦٨٥	٢,١٠٠,٦٣٣
أصول ثابتة	(٢٢)	٨٦٦,١٢٣	٦٩٢,٩٠٧
المخزون	(٢٣)	٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧
أصول ضريبية مؤجلة	(٢٤)	١٢٦	٩٥
إجمالي الأصول		٧٠,١٦٦,٦٩٧	٥٧,٢٣٦,٥١١
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقه للبنوك	(٢٥)	٢,٣٦٠,١٢٢	٣,٩٣١,٣٩١
ودائع العملاء	(٢٦)	٥٧,٨٢٩,٢٢٤	٤٣,٩٤٧,٠٤٢
مشتقات مالية	(١٧)	-	٢٠٥
أدوات دين مصدرة	(٢٧)	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
قروض أخرى	(٢٨)	١,٦١٢,٠٠٥	١,٧١٢,٨٣٨
إلتزامات أخري	(٢٩)	١,٤٨٧,١١٠	١,٢٤٢,٥٢١
مخصصات أخرى	(٣٠)	١٩٤,١١١	٢٥٣,٩٥٣
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٢٤)	١٠,٧٠١	١٢,٥١٣
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣١)	٥٣,٢٧٥	٣٣,٩٩١
إجمالي الإلتزامات		٦٣,٥٩٦,٥٤٨	٥١,١٨٤,٤٥٤
حقوق الملكية			
راس المال المصدر والمدفوع	(٣٢)	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة راس المال	(٣٢)	٥٤٥,٦٠٠	-
إحتياطيات	(٣٢)	١,٠٠٨,٤٣٣	٨١٩,٠٠١
أرباح محتجزة		٢,١٤٠,١٣٦	٢,٣٧٤,١٥٣
حقوق الأقلية		١٤٧,٩٨٠	١٣٠,٩٠٣
إجمالي حقوق الملكية		٦,٥٧٠,١٤٩	٦,٠٥٢,٠٥٧
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		٧٠,١٦٦,٦٩٧	٥٧,٢٣٦,٥١١

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .
تقرير الفحص المحدود مرفق

مرفت هدى سلطان
رئيس مجلس الإدارة

محمد فتوح إمام
رئيس مجموعة الرقابة المالية

محاسبة / سلوى يونس سيد
رئيس القطاع
الجهاز المركزى للمحاسبات

مراقبا الحسابات

دكتور / أحمد مصطفى كمونى
MAZARS مصطفى كمونى

	إيضاح رقم	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٥)	١,٤٣٩,٥٢٦	٥,٢٦٢,٧٢١	١,١٤١,٣٩١	٥,٥٥٢,٥٤٥
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٥)	(٩٥٦,٢١٦)	(٣,٤٠٤,٣٧٣)	(٧٤٥,٩١٥)	(٣,٥٨٧,١٨٧)
صافي الدخل من العائد		٤٨٣,٣١٠	١,٨٥٨,٣٤٨	٣٩٥,٤٧٦	١,٩٦٥,٣٥٨
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٦)	١١٢,٩١٨	٤٥٠,٢٢٣	٩١,٧٤٤	٣٧٧,١١٩
مصروفات الأتعاب والعمولات	(٦)	(٢٠,٠١٦)	(٧٣,٤٨٣)	(٥,٢٤٤)	(٣٧,٥٦٣)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات		٩٢,٩٠٢	٣٧٦,٧٤٠	٨٦,٥٠٠	٣٣٩,٥٥٦
توزيعات أرباح	(٧)	٣,٧٤٢	٧,٢٥٧	(٧,٣٦٨)	١١,٢٥٢
صافي دخل المتاجرة	(٨)	٤٣,٤٨٧	١٧٧,١٧٤	٣٥,١٤٦	١٣٦,٩٩٢
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	(١٨)	٥,٤٧٦	١٢,٧٠٣	-	٣,٤٢٤
رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان	(٩)	(٣١,٩٦٣)	(١١٥,١٥٢)	(٢٧,٩٩٠)	٧١,٣٧٢
مصروفات إدارية	(١٠)	(٣٢٢,١٧٥)	(١,٢٣٥,٩٠٦)	(٢٧٩,٧٧٤)	(١,٠٥٥,٤٧٧)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(١١)	(٨,٣٨٣)	٤,٦٤٢	٥,١٦١	٣٧,٣٢٥
صافي الربح قبل الضرائب		٢٦٦,٣٩٦	١,٠٨٥,٨٠٦	٢٠٧,١٥١	١,٥٠٩,٨٠٢
ضرائب الدخل		(١٠٤,٩٨٩)	(٣٨٩,٨٢٤)	(٧٧,٧٢٧)	(٣٩٤,٩٠١)
الضرائب المؤجلة		(١,٩٤٠)	(٦٢٤)	(٤,١٧٦)	(١١,٣٥١)
صافي أرباح السنة		١٥٩,٤٦٧	٦٩٥,٣٥٨	١٢٥,٢٤٨	١,١٠٣,٥٥٠
نصيب السهم فى صافي أرباح السنة		٠,٥١	٢,٢٤	٠,٣٩	٣,٤٥
يتمثل فى:					
نصيب المساهمين في البنك		١٥٧,٨٥٩	٦٨٥,٥٠٣	١٢٣,٠٨٧	١,٠٨٨,٢٨٤
نصيب الأقلية		١,٦٠٨	٩,٨٥٥	٢,١٦١	١٥,٢٦٦
		١٥٩,٤٦٧	٦٩٥,٣٥٨	١٢٥,٢٤٨	١,١٠٣,٥٥٠

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

محمد فتوح إمام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	رأس المال المدفوع	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة راس المال	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	احتياطي رأسمالي	احتياطي المخاطر البنكية العام	احتياطي المخاطر البنكية - أصول آلت ملكيتها للبنك	احتياطي القيمة العادلة لاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	أرباح محتجزة	حقوق الأقلية	الاجمالي
	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
الرصيد في اول السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠		٢٢١,١٨٣	٢٢,٨٨١	٢٦,٢٢٦	٢٨,٩٥٤	٩٠٩	٢٠,٦٦١	٣٤,١٩١	١,٨٧٤,٤٧٢	١٤٢,١٣٩	٥,٠٩٩,٦١٦
المحول الى الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	-	١٩٦,٣٥٨	-	-	-	(١٦٦,٣٥٨)	-	
المحول الى الاحتياطي العام	-	-	-	٣,١١٧	-	-	-	-	-	(٣,١١٧)	-	-
المحول الى الإحتياطي القانوني	-	-	٩٨,٢٥٥	-	-	-	-	-	-	(٩٩,٢١٥)	-	(٩٦٠)
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	-	(٤,٢٦٧)	-	٤,٢٦٧	-	-
صافى التغير فى الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٠,٥٨١	-	-	٢٠٠,٥٨١
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٣٠٤	-	-	٢,٣٠٤
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	(٤٦١)	-	-	-	(٨٩٠)	١٢٦,٢٧١	(٢٦,٥٠٤)	٩٨,٤١٦
صافى أرباح الفترة المالية										١,٠٨٨,٢٨٤	١٥,٢٦٦	١,١٠٣,٥٥٠
توزيعات الأرباح										(٤٥١,٤٥٠)	-	(٤٥١,٤٥٠)
الرصيد في آخر الفترة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	-	٣١٩,٤٣٨	٢٤,٩٩٨	٢٥,٧٦٥	١٩٥,٣١٢	٩٠٩	١٦,٣٩٤	٢٣٦,١٨٦	٢,٣٧٤,١٥٤	١٣٠,٩٠٣	٦,٠٥٢,٠٥٧

٣٠ يونيو ٢٠٢١												
الرصيد في اول السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	-	٣١٩,٤٣٨	٢٤,٩٩٨	٢٥,٧٦٥	١٩٥,٣١٢	٩٠٩	١٦,٣٩٤	٢٣٦,١٨٦	٢,٣٧٤,١٥٤	١٣٠,٩٠٣	٦,٠٥٢,٠٥٧
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة راس المال	-	٥٤٥,٦٠٠	-	-	-	-	-	-	-	(٥٤٥,٦٠٠)	-	-
المحول الى الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	-	١١٩	-	-	-	(١١٩)	-	-
المحول الى الاحتياطي العام	-	-	-	٣,١١٦	-	-	-	-	-	(٣,٠٠٠)	٨٨٤	-
المحول الى الإحتياطي القانوني	-	-	١٠٨,٦٥٠	-	-	-	-	-	-	(١١٠,١٣١)	١,٤٨١	-
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية العام	-	-	-	-	-	-	١٢٢,٣٥٠	-	-	(١٢٢,٣٥٠)	-	-
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	-	(١٦,٣٩٤)	-	١٦,٣٩٤	-	-
صافى التغير فى الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣٥,٣٥٤)	-	-	(٣٥,٣٥٤)
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٠٢٣	-	-	٢,٠٢٣
صافى التغير فى الاحتياطي الخاص	-	-	-	-	٤,٦٥٨	-	-	-	-	(٥,١٠٣)	-	(٤٤٥)
حقوق الأقلية بشركة Ebe.Factor	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢,٥٠٠	١٢,٥٠٠
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٣٠٣	(١,٩٧١)	(٧,٦٤٢)	(٨,٣١٠)
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٤٧,٦٨٤)	-	(١٤٧,٦٨٤)
صافى أرباح الفترة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٨٥,٥٠٣	٩,٨٥٥	٦٩٥,٣٥٩
الرصيد في آخر الفترة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	٥٤٥,٦٠٠	٤٢٨,٠٨٨	٢٧,١١٤	٣٠,٤٢٣	١٩٥,٤٣١	١٢٣,٢٥٩	-	٢٠٤,١٥٨	٢,١٤٠,٠٩٣	١٤٧,٩٨٠	٦,٥٧٠,١٤٨

تعتبر الإيضاحات مندمة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل الضرائب		١,٠٨٥,٨٠٦	١,٥٠٩,٨٠٢
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك أصول ثابتة	(٢٢)	١٠٩,٩٧٤	٩٥,٢٤٣
استهلاك أصول غير ملموسة	(٢٠)	٣٥,٦٨٠	١٥,٢٧٤
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء	(٩)	١٣٢,٥٣٦	(٧٤,٩٣٧)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	(٩)	(٩,١٢٤)	(٧,١٣٨)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	(٩)	٢٠٦	٩,٦٤٩
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	(٩)	(٤٤٩)	٤٩١
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٩)	(٩,٩٨٣)	٥٥٨
عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين شركات	(٩)	١,٩٦٦	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	(٩)	-	٤
عبء (رد) المخصصات الأخرى	(٣١)	٥١,٤٤٨	٢٨,٢٧٦
أرباح رأسمالية		٨	(٤٣٧)
خسائر (أرباح) بيع أصول الت ملكيتها		(٨,١٦٠)	-
فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملات الاجنبية		٢٩,٤٣٠	(١٤,٨٩٨)
عبء (رد) التزامات التقاعد	(٣١)	٢٣,٢٦٣	١٥,٥٤٧
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى	(٣٠)	(١,٦٧٦)	٢٥
توزيعات الأرباح		(٧,٢٥٧)	(١١,٢٥٢)
استهلاك علاوة الإصدار والخصم للاستثمارات المالية		(١٢,٠٦٦)	(٨,٦٠٢)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات المستخدمة فى أنشطة التشغيل		١,٤٢١,٦٠٣	١,٥٥٧,٦٠٥
صافي النقص (الزيادة) فى الأصول والإلتزامات			
أرصدة لدى البنوك	(١٢)	(١,٣١٨,١٥٦)	٣٨٢,٤٣٥
اذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	١,١١٦,٠٦٢	١,٤٣١,٠١٨
أصول ماليه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٥)	٩,٥٥٢	١٠,٤٨٠
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك	(١٦)	(٦,٠٦٨,٥٨٤)	(٦,٤١٦,٩١٩)
المشتقات المالية (بالصافي)	(١٧)	(٢٠٥)	٢٠٥
أصول أخري	(٢١)	(٣,٨٨٧,١٥٤)	(٧٥١,٤٢٢)
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	(١,٥٧١,٢٦٩)	١,٥٩٧,١٩٣
ودائع العملاء	(٢٦)	١٣,٨٨٢,١٨٢	٣,٨٧٤,٤٥٤
التزامات اخري	(٢٩)	٢٤٢,٠٦٦	(١٦,٣٨٩)
ضرائب الدخل المسددة		(٣٩٢,٣٤٩)	(٣٢٧,٥٥٤)
مخصصات أخري	(٣٠)	(١١١,٠٠٢)	(٤٠,٦٨٧)
إلتزامات مزايا تقاعد	(٣١)	(٣,٩٧٩)	(٣,٣٥٨)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		٣,٣١٨,٧٦٧	١,٢٩٧,٠٦٠
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(٢٢)	(١٦١,٣٦٦)	(٨٣,٧٨٠)
متحصلات من بيع أصول الت ملكيتها		٢٦,٤٣٠	٤٧٣
أرباح رأسمالية		(٨)	-
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٢٠)	(٥٢,٥٨٦)	(٣٣,٩٣٧)
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١٨)	(٥,٤٣٣,١٨٨)	(٢,٩٣٥,٦٣٦)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١٨)	٣٩٢,٠٤٢	١٨٦,٨٨٩
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٨)	(١١٧,٧١٥)	-
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٨)	٢٢٧,٤٤٥	٦٩٥,٨٦٧
توزيعات أرباح محصلة		٧,٢٥٧	١١,٢٥٢
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		(٥,١١١,٦٨٨)	(٢,١٥٨,٨٧١)

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى	(٣٠)	(١٠٠,٨٣٣)	٨٥,٤٦٧
توزيعات الارباح المدفوعة		(١٤٧,٦٨٤)	(٤٥١,٤٥٠)
تغير الارباح المحتجزة في حقوق الملكية		٨,٣٠٧	٩٨,٧٩٢
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل		(٢٤٠,٢١٠)	(٢٦٧,١٩١)
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة المالية	(٣٤)	(٢,٠٣٣,١٣١)	(١,١٢٩,٠٠٢)
رصيد النقدية ومافي حكمها فى أول السنة المالية		٥,٣٨٧,٤١٥	٦,٥١٦,٤١٧
رصيد النقدية ومافي حكمها فى آخر الفترة المالية		٣,٣٥٤,٢٨٤	٥,٣٨٧,٤١٥
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٢)	٥,٣٥٢,٥٧١	٣,٨٦٧,١٢٣
أرصدة لدى البنوك	(١٣)	٢,٣٧٨,٤٧٨	٤,٦٦١,٥٢٣
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	٧,٥٣٥,٥٨٨	٨,٥٤٨,٨٥٧
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الألزامي	(١٢)	(٤,٩٧٦,٣٦٤)	(٣,٦٤٧,٩٠٦)
أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(١٣)	-	-
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(١٤)	(٦,٩٣٥,٩٨٨)	(٨,٠٤٢,١٨٢)
		٣,٣٥٤,٢٨٤	٥,٣٨٧,٤١٥

معاملات غير نقدية

مبلغ ١٢١,٨٣٤ الف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة و الأصول الغير ملموسة

مبلغ ٣٢,٠٦٨ الف جنية مصرى قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى إحتياطي القيمه العادله والإستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة و الالتزامات الضريبة الموجلة والارباح المحتجزة

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
صافى أرباح الفترة	١٥٩,٤٦٧	٦٩٥,٣٥٨	١٢٥,٢٤٨	١,١٠٣,٥٥٠
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٩,٦٠٦)	(٢٥,٣٣١)	(٢٧,٦٤٤)	١٠١,٦٢٠
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١٨,٦٥٧	(٢,٢٨٢)	١٢٥,٨٠٦	١١٠,٢٨٣
أرباح (خسائر) فروق تقييم صناديق إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٣٦٨	٢,٥١٥	٢,١٦٦	(١,٩٨٠)
أرباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١٤٥	(٨,٩٩٣)	٧,٥٩٧	(١٠,٢٣١)
ضرائب الدخل	(٣٣)	٢,٠٢٣	(١,٧٠٩)	٢,٣٠٢
صافى الدخل الشامل للفترة	١٦٨,٩٩٨	٦٦٣,٢٩٠	٢٣١,٤٦٤	١,٣٠٥,٥٤٤

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسى بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبى- مركز المدينة - القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجارى وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد ثلاثة وأربعون فرعاً، وقد بلغ عدد العاملين ١٤٨٦ موظف في تاريخ القوائم المالية. وتبدأ السنة المالية للبنك في الاول من يناير من كل عام وتنتهي بنهايتها في الواحد وثلاثون من ديسمبر.

إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠٢١ .

٢. ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتفقة مع المعايير المشار إليها ، ووفقاً لتعليمات تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) الصادر من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة والأصول والالتزامات المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية. وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعًا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال .

ب - أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ - الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.
- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتبارا من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة والغير مباشرة التى للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣٠ يونيو ٢٠٢١:

	٣٠ يونيو ٢٠٢١ بألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %
شركة إيجيبت كابيتال القابضة	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩
العالمية القابضة للاستثمارات المالية	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩
شركة بيتا الماليه القابضة	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩
الشركة المصرية لضمان الصادرات	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥
المصرى للإستثمارات العقارية	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠
شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠
ايجيبت كابيتال العقارية	٣	٠,٠٥	٣	٠,٠٥
شركة EBE FACTORS	٣٠,٠٠٠	٦٠,٠٠	٣٠,٠٠٠	٦٠,٠٠
كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية (احدى الشركات التابعة لشركة ايجيبت كابيتال القابضة) والتى تمثل استثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.				

-نبذة مختصرة عن أنشطة المجموعة :

➢ شركة ايجيبت كابيتال القابضة :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية والزيادة في رؤوس أموالها.

➢ الشركة العالمية القابضة للتنمية والستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➢ شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➢ الشركة المصرية لضمان الصادرات:

جاء في قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات أن من أحد أغراضه الأساسية "العمل على وضع وتنفيذ نظام لتأمين مصدري السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر ناشئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك"، وقد أدى البنك هذه المهمة بإنشائه للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ شركة مساهمة مصرية.

➢ شركة المصرى للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➢ شركة إيه بيتا للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات.

ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

- شركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات.

ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

- شركة تنمية السياحة المصرية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات.

ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات و المنشآت السياحية المختلفة مثل القرى السياحية و الفنادق و الموتيلات وإقامة وتملك المنشآت الفندقية العائمة والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها و المطاعم و استغلال وإدارة وبيع و تأجير هذه الوحدات جزئياً أو كلياً و تقديم كافة الخدمات اللازمة و المكملة لهذه المنشات و مباشرة كافة الأنشطة السياحية المذكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها و يجوز أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه من الوجوه مع الشركات و غيرها من المنشات التي تزاول أعمالا شبيهة بإعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

- شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:

تأسست شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش " أوبروي الغردقة – سابقاً – شركة مساهمة مصرية" طبقا لأحكام القانون ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ بناءاً علي موافقة الهيئة العامة للإستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات.

ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوي خمس نجوم.

- شركة أي بى اى للتخصيم:

انشات طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١و خاضعة لاحكام قانون سوق المال و تم قيدها بالسجل التجارى و حصلت على ترخيص مزوالة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافًا إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقتناه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما فى ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ – المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلا على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضروريًا بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة وتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً لأخر ميزانية معتمدة.

ب/٣ – المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذًا مؤثرًا عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولا بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقًا لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصًا أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:
  - صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
  - حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مُؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مُؤهلة لصافي الاستثمار.
  - إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ - أذون الخزانة

يتم الإعتراف الأولى بأذون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالى بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التى لم تستحق بعد.

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

- الاثبات والقياس المبدئي:

جميع الإضافات و الاستبعادات للأصول المالية يتم إثباتها في تاريخ العملية، و هو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء او بيع الأصل و ان الإضافات و الاستبعادات هي إضافة و استبعادا للأصول المالية و التي تتطلب تسليم الأصول خلال الاطار الزمنى المنصوص علية عامة في القوانين او الأعراف حسب اعراف السوق.

يتم قياس الأصول او الالتزامات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة المضافاً اليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الى الاقتناء او الإصدار.

- التصنيف:

عند الاثبات المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها: بالتكلفة المستهلكة او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر:

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

تمثل القروض و المديونيات أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

* الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
*الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

* الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الاثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدى الى تغيرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية.فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبة والناتجة عن اعتماد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩:

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة و ذلك بالنسبة للأصول المالية الدرجة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية و ذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي لهذه الأصول :

- المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئى ،يتم اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

- المرحلة الثانية : الخسائر الائتمانية على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً – بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ، و لكنها ليست مضمحلة ائتمانياً ، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

- يتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل ؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الائتمان على أساس فردى (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.
- يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستنادا على المعادلة التالية:

(معدل احتمالية الإخفاق x معدل الخسارة عند الإخفاق X الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردى أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة الى ان معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر " ١- معدل الاسترداد" ، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

- التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).
- الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).
- الرافعة المالية للمقترض "Financial Leverage".
- أيه التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفنا.

- يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

-المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ المراحل:

وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءاً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءاً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع وجود إية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء ائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم ادراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (١-٦).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعا ملحوظا في مخاطر الإئتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءا على المعايير التالية: -

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	• إذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٥٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق. * • جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) • انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا	• زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدى إلى زيادة المخاطر الائتمانية. • تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. • طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. • تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية. • تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. • العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.
قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	• أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم وبحد أقصى ٥٠ يوم * • متأخرات سابقة متكررة خلال الـ 12 شهرا السابقة.	• تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

* تنخفض بمعدل (١٠) أيام سنوياً لتصبح ٣٠ يوم خلال ٣ سنوات

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالا في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استنادا على المعايير التالية:

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	• درجات تصنيف ائتماني ٨، ٩، ١٠. • و/أو تأخر المقترض أكثر من 90 يوما عن سداد اقساطه التعاقدية.	• تعثر المقترض مالياً. • اختفاء السوق النشط للأصل المالي او أحد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. • احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. • إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.
قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا والمتناهية الصغر.	• تأخر المقترض أكثر من 90 يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	
قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	• تأخر المقترض أكثر من 90 يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	• وفاة أو عجز المقترض.

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة "٣ Stage" يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم "٩" بالفقرة رقم (B٥,٥,٣٧).

-الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم اتباع أياً من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
- معدلات الإخفاق التاريخية.

- تقييم نموذج الاعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذى يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال ؛و هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الاعمال و طريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلى المعلومات التي تم اخذها بعين الاعتبار:

- السياسات و الأهداف المحددة لمحفظة الاعمال و التطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.
- المخاطر التي توثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة ، و أسباب تلك المبيعات ، بالإضافة الى توقعاتها بشان أنشطة

المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك ،فأن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن اخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة ، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية .

- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من اجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما أذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم:

لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العالة للأصول المالية عند الاثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او المخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح.

ويوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة-إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة-تعظيم التدفقات النقدية عن الطريق البيع).

- إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد اثباتها المبدئي ، الا في حالة تغيير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

٣- الاستبعاد:-

- الأصول المالية

يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالى او قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية والملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله او عندما يقوم البنك بنقل او بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

عند استبعاد الأصول المالية ، فان الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي او (القيمة المدرجة بجزء الاصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي صل جديد تم اقتناؤه مخصوم منه أي التزم جديد مفترض و أي مكسب او خسارة متراكمة تم اثباته في الدخل الشامل يتم اثباته في الأرباح او الخسائر. اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم اثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الاخر فيما يتعلق باسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح و الخسائر عند استبعاد تلك الأسهم. يتم اثبات اية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصل او التزام منفصل.

اذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية ،يقيم البنك ما اذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافا جوهريا في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية ،فتعتبرالحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الاصلية قد انقضت مدتها . ففي هذه الحالة ،يتم استبعاد الأصول المالية الاصلية و يتم اثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كليا وجزئيا) عند:

- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل و لكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل او عندما لم يقم بنقل او إبقاء المخاطر و المنافع الجوهرية للأصول و لكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.

الالتزامات المالية

- يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم أخلائه او ألغائة او انتهاء مدته.

ز – المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالى ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ح – أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .
- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المُركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلى :
  - تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
  - تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
  - تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.
- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ح/١ – تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد".

ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة".

ويُؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافى دخل المتاجرة".

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفتره حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ – تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة" .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة".

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ – تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤– المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط – الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التى تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداه فى تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة فى تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات فى الأسواق أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك فى معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الإعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التى يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتى قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفى هذه الحالة لا يتم الإعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول) ، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الإعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى، وذلك إما باستهلاكها على عمر الأداة المالية المقتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت ، أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذ يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة.

ى- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلهـــا وذلك بعد استرداد كامل المتأخـــرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفى حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالى قبل الجدولة.

ك – إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفتره التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصومًا من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن - اضمحلال الأصول المالية

ن/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفى هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية

إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك. ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالى بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

س- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع – الأصول غير الملموسة

ع/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر

من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدى إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفتره المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

ع/٢ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف – الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفتره المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

المباني والإنشاءات	٤٠ سنة
أعمال تجهيزات وتكييفات	٥ سنوات
خزائن حديدية	٢٠ سنة
آلات تصوير وفاكس	٨ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة كهربائية	١٠ سنوات
أجهزة كهربائية (تليفون محمول)	٣ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	٣ سنوات
أثاث	١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص- أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعُهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.
ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل

القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلي قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ الاستئجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المُماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت – المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام . دون تأثره بمعدل الضرائب الساري . الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث – عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى .

خ – مزايا العاملين

خ/١ – إلتزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدى إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقا للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنك أى التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم . ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم إشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ – إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى – الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في

الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعايا الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.
ويتم حساب التزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين سنويًا (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method) ، ويتم تحديد القيمة الحالية لالتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريبًا.
ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الدخل اذا لم تزد عن ١٠ ٪ من قيمة أصـــول اللائحة أو ١٠ ٪ من التزامات المزايا المحددة ، أيهما أعلى ، وفى حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (اضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.
ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة فى قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية ، ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (Vesting period فترة الإستحقاق) وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت علي مدار فترة الاستحقاق.

ذ – ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة المالية كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.
ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.
ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .
ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض – الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ – رأس المال

ظ/١ – تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ظ/٢ – توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفتره المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون ، ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين

وأعضاء مجلس الإدارة فى الارباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها .

ظ/٣ – أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء اسهم راس المال يتم خصم مبلغ الشراء من اجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكلفة اسهم خزينة وذلك حتي يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الاسهم أو اعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم اضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

غ – أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولا للبنك

.

لا – أرقام المقارنة:

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالى.

٢ . إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ – خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قِبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد علي الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلي أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدي احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدي احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

علي سبيل المثال، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى.

بالنسبة لأدوات الدين والأذون الحكومية، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية

أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع والدولة من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشاديه لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخري ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالى وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المُصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة

تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

أ/٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالى في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالى المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

	٣٠ يونيو ٢٠٢١		٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
تقييـــم البنك	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
ديون جيدة	%٨٢,٩١	%١٤,٦٦	%٨٨,٨٠	%١٩,٦٩
المتابعة العادية	%١٢,٠٢	%١٣,٢٥	%٧,٦٨	%٩,٩٨
المتابعة الخاصة	%٢,٥٢	%١٧,٠٠	%١,١٩	%٩,٨٨
ديون غير منتظمة	%٢,٥٥	%٥٥,٠٩	%٢,٣٣	%٦٠,٤٥
	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبير تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.

- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان.

أولا: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات:

تصنيف البنك المركزي	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

ثانيا: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقا للأنشطة الاقتصادية

شروط التصنيف	قروض منتظمة	قروض غير منتظمة		
		دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
مدة التأخر في السداد	—	ستة أشهر	تسعة أشهر	اثنا عشر شهراً
المخصص	%٣	%٢٠	%٥٠	%١٠٠

أ-٥ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٥,٣٥٤,٨١٩	٣,٨٧٩,٦٧٣
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٢,٢٤٨)	(١٢,٥٥٠)
- ارصدة لدى البنوك	٢,٣٧٨,٤٧٨	٤,٦٦١,٥٢٤
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٧,٥٦١,١٩٥	٨,٥٨٤,٣٣٢
- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٢٥,٦٠٧)	(٣٥,٤٧٥)
قروض وتسهيلات للعملاء		
- قروض لافراد:		
- حسابات جارية مدينة	٣٧٨,٦٣٨	٢٥١,٤٨٥
- بطلقات ائتمان	٣٢,٦٢١	٢٦,٨٦٨
- قروض شخصية	٢,١٠٦,٣٨٦	٩٩٥,٤٣٨
قروض عقارية	١٠٥,٦٨٤	٤٠,٠١٣
- قروض لمؤسسات:		
حسابات جارية مدينة	٢١,٥٧٥,٧٣٣	١٨,٥٠١,٧٧٨
قروض مباشرة	٩,٦٦٢,٤١٠	٧,٣٤٦,٥٠٠
قروض مشتركة	٤,٤٧٤,٥١٦	٥,١٩٥,٦٦١
<u>يخصم : إيرادات تحت التسوية</u>	(٥٢,٠٤٣)	(١٥,٨٣١)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,١٥٧,٩٣٣)	(١,٠٤٤,٠٧٥)
قروض وتسهيلات للبنوك	١٣٧,٥٢٣	٢٩,٦٠٧
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٧٠)	(٥٣٤)
استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستهلكة	١٠,١٨٢,٩٣٤	٥,١٦٤,٥٣٨
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١٣,٠٨٤)	(١١,٢٣٣)
أصول أخرى(إيرادات مستحقة)	٧٥٩,٨٩٨	٧٢٢,٤٥٩
الإجمـــــالي	٦٣,٤٥٩,٨٥٠	٥٤,٢٨٠,١٧٨

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالى

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	٥,٧٢٢,٢٢٩	٣,٧٤١,٨٧٨
الاعتمادات المستندية (استيراد)	١,٦٦٥,٠١٥	١,٣٦٠,٢١٩
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	٤٢٢,٢٢٩	٢٩٣,٦٠٤
اوراق مقبوله الدفع	٤١٩,٦٠٤	٥٨٦,٧٣٩
يخصم : غطاءات نقدية	(٧٠٣,٣٩٥)	(٧٤٣,٢٣٠)
الصافى	٧,٥٢٥,٦٨٢	٥,٢٣٩,٢١٠
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن القروض وتسهيلات ائتمانية	٢,١٤٢,٧٣٤	٣,٨٩٦,٩٨٩
إجمالي	٩,٦٦٨,٤١٦	٩,١٣٦,١٩٩

قروض وتسهيلات للعملاء

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	٣٧,١٦٠,٠٢٥	٣١,٥٩٧,٠٨٩
متأخرات ليست محل اضمحلال	١٨٣,٨٨٢	٥,١٥٩
محل اضمحلال	٩٩٢,٠٨١	٧٥٥,٤٩٤
الإجمالي	٣٨,٣٣٥,٩٨٨	٣٢,٣٥٧,٧٤٢
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(٥٢,٠٤٣)	(١٥,٨٣١)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,١٥٧,٩٣٣)	(١,٠٤٤,٠٧٥)
الصافي	٣٧,١٢٦,٠١٢	٣١,٢٩٧,٨٣٦

قروض وتسهيلات للعملاء

قروض وتسهيلات لايوجد عليها متاخرات وليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لايوجد عليها متاخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

الايضاحات المتممة للقوائم المالية

ألف جنيه مصري

التقييم	أفراد			مؤسسات			
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
١- جيدة	٣٧٨,٦٣٨	٣٠,٠١٢	١,٩٩٨,١٤٥	١٠١,٣٧٤	١٨,٦٨٦,٢٦٦	٨,٠٤١,٨٢٧	٣,٤٠٨,١٦٤	٣٢,٦٤٤,٤٢٦
٢- المتابعة العادية	-	-	-	-	٢,٤٢٢,٧٢٥	١,٢٨٩,٩٥٤	٨٠٢,٩١٩	٤,٥١٥,٥٩٨
الإجمالي	٣٧٨,٦٣٨	٣٠,٠١٢	١,٩٩٨,١٤٥	١٠١,٣٧٤	٢١,١٠٨,٩٩١	٩,٣٣١,٧٨١	٤,٢١١,٠٨٤	٣٧,١٦٠,٠٢٥

ألف جنيه مصري

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	أفراد			مؤسسات			
التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
١- جيدة	٢٥١,٤٨٥	٢٦,٠٨٨	٩٩٣,٨٥٣	٤٠,٠١٣	١٧,٢٥٥,٦٣٩	٥,٤٢٣,٤٩٥	٤,٤٧٧,١١٤	٢٨,٤٦٧,٦٨٨
٢- المتابعة العادية	-	-	-	-	٩٤١,٨١٦	١,٦٩١,٧٧٥	٤٩٥,٨١٠	٣,١٢٩,٤٠١
الإجمالي	٢٥١,٤٨٥	٢٦,٠٨٨	٩٩٣,٨٥٣	٤٠,٠١٣	١٨,١٩٧,٤٥٥	٧,١١٥,٢٧٠	٤,٩٧٢,٩٢٥	٣١,٥٩٧,٠٨٩

قروض وتسهيلات للعملاء توجد عليها متاخرت وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخارت ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخر تفيد عكس ، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي

٣٠ يونيو ٢٠٢١		أفراد		مؤسسات		ألف جنيه مصري
التقييم	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
متاخرات حتى ٣٠يوم	١,٥٧٩	٥٧,٨٥٨	٣,٥٧٩	٢٠,٦٥٥	٤٦,٦٢٧	١٣٠,٢٩٨
متاخرات من ٣٠ الى ٥٠ يوم	٢٢٠	١٨,٢٣٧	٥٩٧	٦,٠٨٤	٣٧١	٢٥,٥٠٩
متاخرات من ٥٠ الى ٩٠ يوم	١٢٧	١٤,٣٢٩	١٣٣	١٣,٤٨٥	-	٢٨,٠٧٥
الإجمالي	١,٩٢٦	٩٠,٤٢٤	٤,٣٠٩	٤٠,٢٢٥	٤٦,٩٩٨	١٨٣,٨٨٢

٣٠ يونيو ٢٠٢٠		أفراد		مؤسسات		ألف جنيه مصري
التقييم	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
متاخرات حتى ٣٠يوم	-	-	-	٥,١٥٩	-	٥,١٥٩
متاخرات من ٣٠ الى ٦٠ يوم	-	-	-	-	-	-
متاخرات من ٦٠ الى ٩٠ يوم	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	-	-	-	٥,١٥٩	-	٥,١٥٩

قروض وتسهيلات للعملاء محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ٩٩٢,٠٨١ الف جنيه فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مقابل مبلغ ٧٥٥,٤٩٤ الف جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وقد بلغت اجمالى القيمة العادلة للضمانات مبلغ ٣٣٨,٥٩٤ الف جنيه مصري.

٣٠ يونيو ٢٠٢١	أفـراد			مؤسسـات		ألف جنيه مصري
التقييم	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	٦٨٣	١٧,٨١٧	٤٦٦,٧٤٢	٢٩٠,٤٠٤	٢١٦,٤٣٤	٩٩٢,٠٨١
الإجمالي	٦٨٣	١٧,٨١٧	٤٦٦,٧٤٢	٢٩٠,٤٠٤	٢١٦,٤٣٤	٩٩٢,٠٨١

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	أفـراد			مؤسسـات		ألف جنيه مصري
التقييم	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	٧٨٠	١,٥٨٥	٣٠٤,٣٢٣	٢٢٦,٠٧٠	٢٢٢,٧٣٦	٧٥٥,٤٩٤
الإجمالي	٧٨٠	١,٥٨٥	٣٠٤,٣٢٣	٢٢٦,٠٧٠	٢٢٢,٧٣٦	٧٥٥,٤٩٤

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المُعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء . وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التى تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ ١٦٠,٧٠٥ مليون جنيه مصري فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

أ-٦ أدوات دين الحكومية وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين الحكومية واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية.

القيمة بالألف جنيه مصري

	٣٠ يونيو ٢٠٢١		٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
استثمارات في أوراق مالية	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)
تقيم B	٧,٥٣٥,٥٨٨	٩,٩١١,٨٧٩	٨,٥٤٨,٨٥٧	٥,١٥٣,٣٠٥
الإجمالي	٧,٥٣٥,٥٨٨	٩,٩١١,٨٧٩	٨,٥٤٨,٨٥٧	٥,١٥٣,٣٠٥

أ-٨ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية، عند اعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري

	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٥,٣٥٤,٨١٩	-	-	٥,٣٥٤,٨١٩
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٢,٢٤٨)	-	-	(٢,٢٤٨)
ارصدة لدى البنوك	٢,٣٧٨,٤٧٨	-	-	٢,٣٧٨,٤٧٨
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٧,٥٦١,١٩٥	—	—	٧,٥٦١,١٩٥
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٢٥,٦٠٧)	-	-	(٢٥,٦٠٧)
قروض وتسهيلات للعملاء :				
قروض لافراد:				
حسابات جارية مدينة	١٥٢,٧٢٧	٢٢١,٠١٠	٤,٩٠١	٣٧٨,٦٣٨
بطلقات ائتمان	٢٤,٩٤٥	٦,٠٢٦	١,٦٥١	٣٢,٦٢١
قروض شخصية	١,٢٨٤,٧٣٢	٦٧٤,٣٨٠	١٤٧,٢٧٤	٢,١٠٦,٣٨٦
قروض عقارية	٩٦,٢٢٦	٨,٣٦١	١,٠٩٦	١٠٥,٦٨٤
قروض لمؤسسات:				
حسابات جارية مدينة	١٧,٠٥٣,٥٦٤	٤,٢٢١,٧١٠	٣٠٠,٤٥٩	٢١,٥٧٥,٧٣٣
قروض مباشرة	٨,٢٦٥,٥١٩	١,١٤١,١٦٩	٢٥٥,٧٢٣	٩,٦٦٢,٤١٠
قروض مشتركة	٤,٣٦٦,٤٥٠	-	١٠٨,٠٦٥	٤,٤٧٤,٥١٦
قروض أخرى				
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(٥٠,١٨٩)	(١,٨٥٤)	-	(٥٢,٠٤٣)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٠٠٣,٥٢٣)	(١٤٤,٨٢٤)	(٩,٥٨٦)	(١,١٥٧,٩٣٣)
قروض و تسهيلات للبنوك	٥٦,٥١٥	٨١,٠٠٨	—	١٣٧,٥٢٣
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٢٩)	(٤١)	—	(٧٠)
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر:				
- أدوات دين	٩,٢٠٠,١٣٧	-	-	٩,٢٠٠,١٣٧
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١١,٥٧٩)	-	-	(١١,٥٧٩)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:				
- أدوات دين	٩٨٢,٧٩٨	-	-	٩٨٢,٧٩٨
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٥٠٥)	-	-	(١,٥٠٥)
أصول أخرى(إيرادات مستحقة)	٧٥٠,٣٥٠	٨,٧٣٨	٨٠٩	٧٥٩,٨٩٧
الإجمـــــالي	٥٦,٤٣٣,٧٧٦	٦,٢١٥,٦٨٢	٨١٠,٣٩٣	٦٣,٤٥٩,٨٥٠

- قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

ألف جنيه مصري

	قطاع حكومي	قطاع خاص	قطاع عالم خارجي	أنشطة أخرى	الإجمالي
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٥,٣٥٤,٨١٩	—	—	—	٥,٣٥٤,٨١٩
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٢,٢٤٨)	-	-	-	(٢,٢٤٨)
ارصدة لدى البنوك	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٣,٦٥٤	١,٢٨٤,٨٢٤	—	٢,٣٧٨,٤٧٨
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٧,٥٦١,١٩٥	—	—	—	٧,٥٦١,١٩٥
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٢٥,٦٠٧)	-	-	-	(٢٥,٦٠٧)
قروض وتسهيلات للعملاء :					
قروض لأفراد:					
حسابات جارية مدينة	-	-	-	٣٧٨,٦٣٨	٣٧٨,٦٣٨
بطاقات ائتمان	-	-	-	٣٢,٦٢١	٣٢,٦٢١
قروض شخصية	-	-	-	٢,١٠٦,٣٨٦	٢,١٠٦,٣٨٦
قروض عقارية	-	-	-	١٠٥,٦٨٤	١٠٥,٦٨٤
قروض لمؤسسات:					
حسابات جارية مدينة	٦٠١,٣٦٠	٢٠,٨٣٠,٠٣٦	-	١٤٤,٣٣٧	٢١,٥٧٥,٧٣٣
قروض مباشرة	١٠,١٩٩	٩,٦١٣,٣٦٦	-	٣٨,٨٤٥	٩,٦٦٢,٤١٠
قروض مشتركة	٢,٩٤٧,٦٦٧	١,٥٢٦,٨٤٩	-	-	٤,٤٧٤,٥١٦
يخصم : إيرادات تحت التسوية	—	(٥٢,٠٤٣)	—	—	(٥٢,٠٤٣)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٧,٦٢٢)	(١,٠٧٢,٥٨٦)	-	(٤٧,٧٢٥)	(١,١٥٧,٩٣٣)
قروض و تسهيلات للبنوك	٣٣,٤٨١	-	١٠٤,٠٤٢	—	١٣٧,٥٢٣
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٤)	-	(٣٦)	—	(٧٠)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:			-		
- أدوات دين	٨,٩٤٠,١٩٩	٢٥٩,٩٣٧	—	—	٩,٢٠٠,١٣٧
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٩,٦١٢)	(١,٩٦٦)	-	-	(١١,٥٧٩)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:					
- أدوات دين	٩٨٢,٧٩٨	—	—	-	٩٨٢,٧٩٨
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٥٠٥)				(١,٥٠٥)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	—	٧,٤٦٤	—	٧٥٢,٤٣٤	٧٥٩,٨٩٧
الإجمـــالي	٢٧,٣٥٥,٠٩٠	٣١,٢٠٤,٧١١	١,٣٨٨,٨٣٠	٣,٥١١,٢١٩	٦٣,٤٥٩,٨٥٠

(ب) خطر السوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر .ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة ، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين ، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلبا على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

- يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الاوراق المالية ، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، توظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي ، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.

- ويطبق البنك الاسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق علي حده ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقا للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.

- كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا إحتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الأقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

- تعطي اختبارات الضغط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة.وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد ، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالى والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية مُوزعة بالعملات المكونة لها

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقديةالمستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

د- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: -

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة

البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جم وفقاً لقانون البنك المركزى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ و الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ كما منح البنك المركزى البنوك مهلة لاتتجاوز السنة للمخاطبين به لتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه ، و أجاز البنك المركزى مد هذه المهلة لمدة أو مدد أخرى لاتتجاوز سنتين.

- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية : وهى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصرى بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع اخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسى و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣٠ يونيو ٢٠٢١

معيار كفاية راس المال وفقا لمقررات بازل ٢	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
رأس المال	٦,٥٤٨,٥٧٢	٦,٢٢٩,٩٨٢
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)		
رأس المـــال المصدر ولمدفوع	٣,٢٧٣,٦٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
الاحتياطيات	٨٠٧,٧٤٥	٧٠٥,٨٤٥
الارباح المحتجزة	١,٤٦٧,٣٢١	١,٣٣٤,٨٤٤
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٢٢٥,١٩١	٢٥٧,٤٠٤
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	٤٦٩,٦٧٥	٨٦١,٦٦٧
حقوق الأقلية	٢٠,٠٣٦	٣٦
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى	(١٠٧,١٢٧)	(١٠٨,١١٤)
اجمالى الشريحة الاولى	٦,١٥٩,٤٤١	٥,٧٧٩,٦٨٢
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص	١٠,٠٩٨	١٠,٠٩٨
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة	٣٨٢,٠٣٣	٤٤٥,٥٥١
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الثانية	-	(٨,١٩٧)
اجمالي الشريحة الثانية	٣٩٢,١٣١	٤٤٧,٤٥٢
الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر :		
إجمالي مخاطر الائتمان	٤٤,٤٤٦,٣١٤	٣٩,٢٤٨,٢٤٢
إجمالي مخاطر السوق	١٧٩,٨٠٢	٣٣٠,٤٩٧
إجمالي مخاطر التشغيل	٣,١٣٥,٢٥٠	٣,١٣٥,٢٥٠
إجمالي	٤٧,٧٦١,٣٦٦	٤٢,٧١٣,٩٨٩
معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية مع الاخذ في الاعتبار تاثير اكبر ٥٠ عميل(٪)	١٣,٧١٪	١٤,٥٩٪

بناءا على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزى المصرى بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية الى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالى أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣%، ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ .

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠١٩
الشريحة الاولي (راس المال الاساسي):	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
رأس المـــال المصدر ولمدفوع	٣,٢٧٣,٦٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
الاحتياطيات	٨٠٧,٧٤٥	٧٠٥,٨٤٥
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٢٢٥,١٩١	٢٥٧,٤٠٤
الارباح المحتجزة	١,٤٦٧,٣٢١	١,٣٣٤,٨٤٤
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	٤٦٩,٦٧٥	٨٦١,٦٦٧
حقوق الأقلية	٢٠,٠٣٦	٣٦
إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي	(١٠٧,١٢٧)	(١٠٨,١١٤)
اجمالي الشريحة الأولى	**٦,١٥٦,٤٤١**	**٥,٧٧٩,٦٨٢**
التعرضات داخل وخارج الميزانية:		
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	٦٩,٨٧٦,٦٠١	٥٧,١٢٢,٩٣٦
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	٧,٤٠٧,٢٧٥	٥,٤٤٧,٥٤٤
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	٧٧,٢٨٣,٨٧٦	٦٢,٥٧٠,٤٨٠
نسبة الرافعة المالية (%)	٧,٩٧٪	٩,٢٤٪

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- صافى الدخل من العائد

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
عائد القروض والايرادات المشابهة من :	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
- قروض وتسهيلات للعملاء	٩٣٩,١٠٧	٣,٥٠٦,٧٥٢	٧٣٧,٧٣٣	٣,٢١٠,٧٨٧
- أذون الخزانة	١٤٧,٦٢٤	٦١٥,٩٧٢	٢٢٠,١٦٢	٩٧٨,١١٣
- سندات الخزانة	٣٢٤,٥٦٦	١,٠٠٣,٩٧١	١٧١,٤٢٧	٥٧٢,١٨١
- سندات الشركات	٦,٩٠٦	١٧,١٦٣	-	-
- ودائع وحسابات جارية	١٧,٨٢٨	٩٦,٢٩٣	٢٢,٣٢٥	٧٨٧,٠٤٤
- أخرى	٣,٤٩٧	٢٢,٥٦٩	(١٠,٢٥٦)	٤,٤٢٠
إجمالي	١,٤٣٩,٥٢٦	٥,٢٦٢,٧٢١	١,١٤١,٣٩١	٥,٥٥٢,٥٤٥
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:				
ودائع وحسابات جارية:				
- للبنوك	(٧٠,٠٤٧)	(٢٩٦,٤٢٩)	(٥٤,٢٢٦)	(٣٢٦,٣١١)
- للعملاء	(٨٧٢,٤٨٦)	(٣,٠٤٩,٦٤٥)	(٦٧٨,٦٢٢)	(٣,٢٠١,٤٨١)
- قروض أخرى	(٩,٤٨١)	(٤٥,٨٥٨)	(١٠,٨٦٤)	(٥٠,٢٢٨)
- عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٤,٢٠١)	(١٢,٤٤١)	(٢,٢٠٣)	(٩,١٦٧)
إجمالي	(٩٥٦,٢١٦)	(٣,٤٠٤,٣٧٣)	(٧٤٥,٩١٥)	(٣,٥٨٧,١٨٧)
صافى	٤٨٣,٣١١	١,٨٥٨,٣٤٨	٣٩٥,٤٧٦	١,٩٦٥,٣٥٨

٦- صافى الدخل من الاتعاب والعمولات

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
ايرادات الاتعاب والعمولات :	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
- الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	٩٧,٦٥٠	٣٧٤,٠٩٣	٦٩,١٤٨	٣١٦,٤٥٨
- أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٣٧٣	١,٦٤٢	٤٧٠	١,٨٤٩
- أتعاب أخرى	١٤,٨٩٤	٧٤,٤٨٨	٢٢,١٢٥	٥٨,٨١٢
إجمالي	١١٢,٩١٨	٤٥٠,٢٢٣	٩١,٧٤٤	٣٧٧,١١٩
مصروفات الاتعاب والعمولات				
- أتعاب أخرى مدفوعة	(٢٠,٠١٦)	(٧٣,٤٨٣)	(٥,٢٤٤)	(٣٧,٥٦٣)
إجمالي	(٢٠,٠١٦)	(٧٣,٤٨٣)	(٥,٢٤٤)	(٣٧,٥٦٣)
صافى	٩٢,٩٠٢	٣٧٦,٧٤٠	٨٦,٥٠٠	٣٣٩,٥٥٦

٧- توزيعات أرباح

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
- استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	٣,٧٤٢	٧,٢٥٧	(٧,٣٦٨)	١١,٢٥٢
	٣,٧٤٢	٧,٢٥٧	(٧,٣٦٨)	١١,٢٥٢

٨- صافي دخل المتاجرة

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
- أرباح التعامل في العملات الأجنبية	٣٢,٨٧٤	١٤٠,٩١١	٢٨,٦٥٣	١١٩,٦٨٤
- أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات	-	٢٠٥	١٥٥	(٣٣٧)
- أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٣,٢٤٤	١٥,٠٣٦	٤,٨٧٤	١٦,٥٣٥
- فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٧,٣٧٠	٢١,٠٢٣	١,٤٦٣	١,١١٠
اجمالى دخل المتاجرة	٤٣,٤٨٧	١٧٧,١٧٤	٣٥,١٤٦	١٣٦,٩٩٢

٩- عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء	(٣٤,٩٩٩)	(١٣٢,٥٣٦)	(٢٢,٧٤٨)	٧٤,٩٤١
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	٢,٢٩٢	٩,١٢٤	(٠)	٧,١٣٧
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	٧١٢	(٢٠٦)	(٤,٠٥٧)	(٩,٦٤٩)
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	١٠٠	٤٤٩	(٤٩٥)	(٤٩٥)
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٥٤)	٩,٩٨٣	(٦٨٩)	(٥٥٨)
- الخسائر الائتمانية المتوقعة أدوات دين شركات	(١٥)	(١,٩٦٦)	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	-	-	-	(٤)
	(٣١,٩٦٣)	(١١٥,١٥٢)	(٢٧,٩٩٠)	٧١,٣٧٢

١٠- مصروفات ادارية

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
- أجور ومرتبات	(١٤٠,١٠٨)	(٥٤٨,٩٣٤)	(١٣٣,٣٠٧)	(٤٦٣,٢٦٠)
- تأمينات اجتماعية	(٦,٥٦٦)	(٢٣,٩١٦)	(٥,١٣٩)	(١٩,٨٤٥)
- نظم الاشتراكات المحددة	(٨,٥٨٤)	(٣٣,٤٩٥)	(٨,١٨٢)	(٢٨,٤٢٥)
- نظم المزايا المحددة	(١١,٣١٧)	(٥٣,٣٦٣)	(١٠,٩٩٦)	(٥٠,١٩٧)
- مصروفات العمليات	(٣٢,٦٦٦)	(١٤٦,٩٠٥)	(٤٩,١٢٢)	(١٤٩,٨٨١)
- مصروفات الاتصالات	(٧,٧٣١)	(٢٠,٥٨٦)	(٥٦٠)	(١٧,٦٣١)
- مصروفات الاعمال	(٢٣,٣٠٠)	(٧٥,٩٦٠)	(١٢,٢٩٨)	(٧٠,١١٥)
- مصروفات الادوات الكتابية والمطبوعات	(٢,٣٦٤)	(٧,٤٥٤)	٢,٣٨٥	(٥,٧٤٤)
- مصروفات الخدمات	(٤٩,١٣٦)	(١٧٩,٦٣٨)	(٣١,٥٣٩)	(١٣٩,٨٦٢)
- مصروف اهلاك الاصول	(٤٠,٤٠٣)	(١٤٥,٦٥٥)	(٣١,٠١٤)	(١١٠,٥١٧)
الاجمالى	(٣٢٢,١٧٥)	(١,٢٣٥,٩٠٦)	(٢٧٩,٧٧٤)	(١,٠٥٥,٤٧٨)

* المتوسط الشهرى لإجمالى المرتبات والمكافآت التى تقاضاها اكبر عشرون موظف بالبنك عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ يبلغ ٣,٥٨٠ ألف جنيه مصري

	الثلاثة أشهر المنتهية فى	الفترة المالية المنتهية فى	الثلاثة أشهر المنتهية فى	الفترة المالية المنتهية فى
١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى :	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٦٨٣	١٢,٦٩٤	(١١,٤٠٢)	٢٠,٧٥٧
إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير	١٣,٥٥٩	٥٢,٧٦٠	١٠,٧٣٨	٥١,٣٣٤
إيرادات خدمات قانونية	٢٦	١٥١	٢٠	٧٣
(عبء) رد مخصصات أخرى	(٢٩,٤٥٥)	(٥١,٤٤٨)	١٧,٤٤٤	(٢٨,٢٧٦)
(عبء) رد مخصص إلتزامات مزايا التقاعد	(٣,٠٠٠)	(٢٣,٢٦٣)	(١٣,٠١٠)	(١٥,٥٤٩)
أرباح (خسائر) رأسمالية	٨,١٣٦	٨,١٣٦	٤٥	٤٣٦
إيرادات متنوعة	٢,٤٠٩	١١,١٦٠	٣٠٠	١٤,٠٩٩
مصروفات متنوعة	(٧٤٣)	(٥,٥٤٨)	١,٠٢٦	(٥,٥٤٧)
	(٨,٣٨٣)	٤,٦٤٢	٥,١٦١	٣٧,٣٢٥

١٢- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
- نقدية	٣٧٦,٢٠٧	٢١٩,٢١٧
- أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي	٤,٩٧٨,٦١٢	٣,٦٦٠,٤٥٦
- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:	(٢,٢٤٩)	(١٢,٥٥٠)
الاجمالى	٥,٣٥٢,٥٧١	٣,٨٦٧,١٢٣
- أرصده ذات عائد	١,٠٩٥,٧١٥	١,١٣٥,٧١٤
- أرصده بدون عائد	٤,٢٥٦,٨٥٦	٢,٧٣١,٤٠٩
	٥,٣٥٢,٥٧١	٣,٨٦٧,١٢٣

* قام البنك بأعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للنقدية و ارصدة لدى البنك المركزى أخذاً في الاعتبار العمر المتبقى للأداه المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS٩ ومعايير المحاسبة المصرية

* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزى الوديعة الدولارية في إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى لدى البنك المركزى (١٠%) ، والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (١٨ أغسطس ٢٠٢١)

١٣- ارصدة لدى البنوك

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
- حسابات جارية	١٣١,٥٥٦	٣٧٩,٣٧١
- ودائع	٢,٢٤٦,٩٢٢	٤,٢٨٢,١٥٣
الإجمالى	٢,٣٧٨,٤٧٨	٤,٦٦١,٥٢٤
- البنك المركزى بخلاف نسبة الاحتياطي الالزامى	١,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٤٧,٩٧٨
- بنوك محلية	٩٣,٦٥٤	٢١٥,٧٦٨
- بنوك خارجية	١,٢٨٤,٨٢٤	٨٩٧,٧٧٨
الإجمالى	٢,٣٧٨,٤٧٨	٤,٦٦١,٥٢٤
- أرصدة بدون عائد	١٣١,٥٥٦	٣٧٩,٣٧١
- أرصدة ذات عائد متغير	٢,٢٤٦,٩٢٢	٤,٢٨٢,١٥٣
الإجمالى	٢,٣٧٨,٤٧٨	٤,٦٦١,٥٢٤
- أرصدة متداولة	٢,٣٧٨,٤٧٨	٤,٦٦١,٥٢٤

١٤- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٧,٥٨٣,٧٦٣	٨,٦٠٧,٢٣٨
- عمليات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء	(٢٢,٥٦٧)	(٢٢,٩٠٦)
- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:	(٢٥,٦٠٧)	(٣٥,٤٧٥)
الإجمالى	٧,٥٣٥,٥٨٩	٨,٥٤٨,٨٥٧
وتتمثل أذون الخزانة في:		
- أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٥٩٩,٦٠٠	٥٠٦,٦٧٥
- أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٦٣٥,٧٥٠	٢٩٤,٦٥٠
- أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	١,١٦٧,٤٢٥	٤,٥١١,٠٧٥
- أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم	٥,٤٨٠,٧٨٥	٣,٥٩٥,٧٨٣
الإجمالى	٧,٨٨٣,٥٦٠	٨,٩٠٨,١٨٣
- يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد	(٢٩٩,٧٩٧)	(٣٠٠,٩٤٥)
الإجمالى	٧,٥٨٣,٧٦٣	٨,٦٠٧,٢٣٨
- أذون خزانة مباعة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٢٢,٥٦٧)	(٢٢,٩٠٦)
- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:	(٢٥,٦٠٧)	(٣٥,٤٧٥)
الصافى	٧,٥٣٥,٥٨٩	٨,٥٤٨,٨٥٧

* قام البنك بأعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لأذون الخزانة الحكومية أخذاً في الاعتبار العمر المتبقى للأداه المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS٩ ومعايير المحاسبة المصرية

* ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٥,٢٥٠ الف جنية مصرى مرهون للبنك المركزى المصرى مقابل التمويل العقارى ومبلغ ٢٤٥,١٠٠ الف جنية مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧% فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

١٥- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
وثائق صناديق الاستثمار:		
صندوق البنك المصرى لتنمية الصادرات – ذات العائد التراكمى	٢٦,٤٧٨	٣٦,٠٣٠
الاجمالى	٢٦,٤٧٨	٣٦,٠٣٠

١٦- قروض وتسهيلات للعملاء

	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
قروض لافراد:		
- حسابات جارية مدينة	٣٧٨,٦٣٨	٢٥١,٤٨٥
- بطاقات ائتمان	٣٢,٦٢١	٢٦,٨٦٨
- قروض شخصية	٢,١٠٦,٣٨٦	٩٩٥,٤٣٨
- قروض عقارية	١٠٥,٦٨٤	٤٠,٠١٣
قروض لمؤسسات:		
- حسابات جارية مدينة	٢١,٥٧٥,٧٣٣	١٨,٥٠١,٧٧٧
- قروض مباشرة	٩,٦٦٢,٤١٠	٧,٣٤٦,٥٠٠
- قروض مشتركة	٤,٤٧٤,٥١٦	٥,١٩٥,٦٦١
- يخصم : إيرادات تحت التسوية	(٥٢,٠٤٣)	(١٥,٨٣١)
- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,١٥٧,٩٣٣)	(١,٠٤٤,٠٧٥)
الصافي	٣٧,١٢٦,٠١٢	٣١,٢٩٧,٨٣٦

قروض وتسهيلات للبنوك

	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
- أوراق تجارية مخصومة	١٣٧,٥٢٣	٢٩,٦٠٧
الاجمالى	١٣٧,٥٢٣	٢٩,٦٠٧
- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٧٠)	(٥٣٤)
الصافي	١٣٧,٤٥٣	٢٩,٠٧٣

قام البنك بأعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض و تسهيلات البنوك أخذاً في الاعتبار العمر المتبقى للأداه المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS٩ ومعايير المحاسبة المصرية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	المرحلة الأولى ١٢شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالى ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٢٤٠,٠١٣	١٨٣,٩٩٠	٦٢٠,٠٧١	١,٠٤٤,٠٧٥
عبء الإضمحلال	-	١٠٣,٤٤٨	٤٧,٤٢٣	١٥٠,٨٧١
المستخدم من المخصصات خلال الفترة	-	-	(١٥,٨٩٠)	(١٥,٨٩٠)
متحصلات من ديون سبق اعدامها	١١,١٠٥	-	-	١١,١٠٥
رد عبء الإضمحلال	(١٨,٣٣٤)	-	-	(١٨,٣٣٤)
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	(٨٧٢)	(١,١١٨)	(١١,٩٠٣)	(١٣,٨٩٣)
الرصيد في نهاية الفترة المالية	٢٣١,٩١٢	٢٨٩,٣٢٠	٦٣٩,٧٠١	١,١٥٧,٩٣٣

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالى ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	-	٥٣٤	-	٥٣٤
عبء الإضمحلال	-	(٤٤٩)	-	(٤٤٩)
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	-	(١٥)	-	(١٥)
الرصيد في نهاية الفترة المالية	-	٧٠	-	٧٠

٣٠ يونيو ٢٠٢٠

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	المرحلة الأولى ١٢شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالى ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٢٤٢,٨٠٧	٤٠١,٢٢٣	٦٢١,٣٩١	١,٢٦٥,٤٢٠
عبء الإضمحلال	٢١,٦٨٤	-	-	٢١,٦٨٤
المحول من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية	(٣٩,٩١٦)	٣٩,٩١٦	-	-
المحول من المرحلة الثانية للمرحلة الثالثة	-	(١٦٠,١٢٧)	١٦٠,١٢٧	-
المستخدم من المخصصات خلال الفترة	(٤١)	-	(١٣٩,٢٩٩)	(١٣٩,٣٤٠)
متحصلات من ديون سبق اعدامها	١٦,٧٣٠	-	-	١٦,٧٣٠
رد عبء الإضمحلال	-	(٨٣,٦٢٠)	(١١,٧٤٧)	(٩٥,٣٦٧)
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	(١,٢٥٠)	(١٣,٤٠١)	(١٠,٤٠٠)	(٢٥,٠٥٢)
الرصيد في نهاية السنة المالية	٢٤٠,٠١٤	٤٨٣,٩٩٠	٦٢٠,٠٧١	١,٠٤٤,٠٧٥

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالى ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٩١٣	-	-	٩١٣
عبء الإضمحلال	(٨٢٦)	٤٩١	-	(٣٣٥)
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	(٨٧)	٤٣	-	(٤٤)
الرصيد في نهاية السنة المالية	-	٥٣٤	-	٥٣٤

١٧- المشتقات المالية

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد إرتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك مع (أى عقود مبادلة عوائد وعملات). ولا يتم التبادل الفعلى للمبالغ التعاقدية إلا فى بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الإئتمان للبنك فى التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى فى أداء إلتزاماتها.

ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية وللرقابة على خطر الإئتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة فى أنشطة الإقراض

	٣٠ يونيو ٢٠٢١			٣٠ يونيو ٢٠٢٠		
	المبلغ التعاقدي/ الافتراضي	القيم العادلة		المبلغ التعاقدي/ الافتراضي	القيم العادلة	
		الأصول	الإلتزامات		الأصول	الإلتزامات
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
- عقود مبادلة عملات	-	-	-	٤٠,٣٤٦	-	٢٠٥
إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المالية	-	-	-	٤٠,٣٤٦	-	٢٠٥

١٨- **إستثمارات مالية**

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:		
- مدرجة في السوق	٩,١٨٨,٥٥٨	٤,٠٦٥,٥٦٦
- أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :		
- وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة	٣٣,٤١١	٢٩,٣٤١
- غير مدرجة فى السوق	٣٢٩,٠٨٤	٤٧٢,٨٥٤
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	٩,٥٥١,٠٥٣	٤,٥٦٧,٧٦١
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:		
أدوات دين :		
- مدرجة فى السوق	٩٨١,٢٩٢	١,٠٨٧,٧٤٠
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)	٩٨١,٢٩٢	١,٠٨٧,٧٤٠
إجمالي استثمارات مالية (١+٢)	١٠,٥٣٢,٣٤٥	٥,٦٥٥,٥٠١
- أرصدة متداولة	١٠,٢٠٣,٢٦١	٥,١٨٢,٦٤٦
- أرصدة غير متداولة	٣٢٩,٠٨٥	٤٧٢,٨٥٥
	١٠,٥٣٢,٣٤٦	٥,٦٥٥,٥٠١
- أدوات دين ذات عائد ثابت	١٠,١٦٩,٨٥٠	٥,١٥٣,٣٠٥
	١٠,١٦٩,٨٥٠	٥,١٥٣,٣٠٥

* تم تقيم الأستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر (اسهم شركات) و الغير مسجلة بالبورصة المالية و لا يوجد عليها تعامل نشط بأحد الطرق الفنية المقبولة و ذلك لتحديد قيمتها العادلة

* بتاريخ ٢٠١٦\٥\٥ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٧٠١,٣٢١,٦٢٤ جم من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر الى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\٧\١٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٨٨٣,٥٤٣,١١٩ جم من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر الى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\١٠\٢٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ١,٦٥٠,٤١٠,٠٨٥ جم من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر الى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\١١\٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات شركات) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٥٤,٤٥٨,١٣٣ جم من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر الى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
سندات حكومية	٨٦٥,٢٩٩	٨٩٧,٤٢٦

تبلغ مكاسب القيمة العادلة التي كان سيعترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ ٣٢,١٢٧ الف جم، وذلك من تاريخ إعادة التبويب

(القيمة بالالف الجنيه المصرى)

	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ألف جنيه مصري	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ألف جنيه مصري	الاجمالى ألف جنيه مصري
الرصيد في ١ يوليو ٢٠١٩	١,٦١٦,٤٥٢	١,٧٧١,٨٨١	٣,٣٨٨,٣٣٣
إضافات	٢,٩٣٠,٥٦٢	-	٢,٩٣٠,٥٦٢
إستبعادات (بيع / استرداد)	(١٨٦,٨٨٩)	(٦٩٥,٨٦٧)	(٨٨٢,٧٥٦)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	٥,٠٧٤	-	٥,٠٧٤
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	١٤,٨٩٨	-	١٤,٨٩٨
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	١٩٢,٦٩٨	٧,٨٨١	٢٠٠,٥٧٩
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار	٤,٧٦٠	٣,٨٤٣	٨,٦٠٣
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٩,٧٩٤)	-	(٩,٧٩٤)
الرصيد في آخر السنة المالية ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٤,٥٦٧,٧٦١	١,٠٨٧,٧٤٠	٥,٦٥٥,٥٠٠
الرصيدبعد التعديل في ١ يوليو ٢٠٢٠	٤,٥٦٧,٧٦١	١,٠٨٧,٧٤٠	٥,٦٥٥,٥٠٠
إضافات	٥,٤٥١,٨١٨	١٢٤,١٠٢	٥,٥٧٥,٩٢٠
إستبعادات (بيع / استرداد)	(٣٩٢,٠٤٢)	(٢٢٧,٤٤٥)	(٦١٩,٤٨٧)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	(١٨,٦٣٠)	(٦,٣٨٧)	(٢٥,٠١٧)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(٢٩,٢١٤)	(٢١٦)	(٢٩,٤٣٠)
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(٣٨,٣٨٣)	٣,٠٢٧	(٣٥,٣٥٤)
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار	١٠,٠٩٠	١,٩٧٦	١٢,٠٦٦
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٤٨)	(١,٥٠٥)	(١,٨٥٣)
الرصيد في آخر الفترة المالية	٩,٥٥١,٠٥٢	٩٨١,٢٩٢	١٠,٥٣٢,٣٤٤

- قام البنك بأعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر أخذاً في الاعتبار العمر المتبقى للأداه المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS٩ ومعايير المحاسبة المصرية

أرباح (خسائر) استثمارات مالية	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
أرباح بيع استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	٣,٨٤٤	٣,٨٤٤	-	-
ارباح بيع اذون خزانة	١,٦٣٢	٨,٨٥٩	-	-
ارباح بيع سندات حكومية	-	-	-	٣,٤٢٤
الاجمالى	٥,٤٧٦	١٢,٧٠٣	-	٣,٤٢٤

١٩. إستثمارات مالية فى شركات شقيقة :

	٣٠ يونيو ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة %	الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة %
شركة فيلة للفنادق العائمة	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤٪	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤٪
الاجمالى	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤٪	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤٪

- شركة فيلة للفنادق العائمة هي احدى الشركات الشقيقة لشركة كابيتال القلبضة و لا يتم تجميعها نظرا لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة التي تتطلبها أسس تجميع القوائم

٢٠ أصول غير ملموسة

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	١٠١,٩١٩	٦٨,٣٦٣
الاضافات	٥٢,٥٨٦	٣٣,٩٣٥
الاستبعادات	-	(٣٧٩)
صافي القيمة الدفترية اخر الفترة المالية (١)	**١٥٤,٥٠٥**	**١٠١,٩١٩**
مجمع الاستهلاك اول السنة المالية	٦٤,٢٤٩	٤٩,٣٥٤
استهلاك الفترة المالية	٣٥,٦٨٠	١٥,٢٧٤
مجمع استهلاك الاستبعادات	-	(٣٧٩)
مجمع الاستهلاك في اخر الفترة المالية (٢)	**٩٩,٩٢٩**	**٦٤,٢٤٩**
صافي القيمة الدفترية للاصول غير الملموسة فى اخر الفترة المالية (١-٢)	**٥٤,٥٧٦**	**٣٧,٦٧٠**

٢١ أصول أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	٧٥٩,٨٩٨	٧٢٢,٤٥٧
مصروفات مقدمة	٥٣,٧٢٦	٢٧,٩٠١
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٩١٤,٩٤٨	٨٣٥,١٨٧
أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*	٣٦٠,٤٩١	٣٧٨,٧٦١
تأمينات وعهد	١٠,٨٢٥	٧,٨٤٢
أصول تحت التسوية	١٥٢,٩٩١	١٢٨,٤٨٥
حقوق مالية مشتراة	٣,٥٩٤,٨٠٦	-
الاجمالى	**٥,٨٤٧,٦٨٥**	**٢,١٠٠,٦٣٣**

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل	٢٧٦,٧١٣	٤٧١,٤٩٠
عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك	١٠,٠١٣	٣١,٨١٠
عوائد مستحقة عن استثمارات مالية	٤٧٣,١٧١	٢١٩,١٥٧
الاجمالى	**٧٥٩,٨٩٧**	**٧٢٢,٤٥٧**

المشروعات تحت التنفيذ

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في بداية السنة	٨٣٥,١٨٧	٥٣٣,٨٥٦
الإضافات خلال السنة	٢٠١,٥٩٥	٣٥٠,٢٨٥
الاستبعادات	(١٢١,٨٣٤)	(٤٨,٩٥٤)
الرصيد في نهاية الفترة	٩١٤,٩٤٨	٨٣٥,١٨٧

* تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. واذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام القانون يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

٢٢- الأصول الثابتة

ألف جنيه مصري

البيان	اراضى	مبانى و انشاءات	نظم الية متكاملة	وسائل نقل	تجهيزات و تركيبات	أجهزة و معدات	اثاث	أخرى	الإجمالي
التكلفة في أول السنة المالية (٣)	١١٣,٣٣٣	٣٩٩,٢٥٣	١٤٩,٦٢٦	١٥,٣٤٠	٣٣٧,٢٢٣	٦٦,١٦٣	٤٣,٤٩١	٤١,٥٦٤	١,١٦٥,٩٩٣
الإضافات خلال السنة المالية	٢٠,٤٧٩	١٤٦,٧٣٧	٤٣,٢٩٢	٤,٠٤٠	٥١,٨٩٧	٧,٤٩٠	٤,٥٦٩	٣,١٩٥	٢٨١,٦٩٩
الإستبعادات خلال السنة المالية	-	-	(١٧٠)	(٣٥٣)	(٤٢٤)	(٣٢٩)	(٥٥٥)	(٣)	(١,٨٣٤)
التكلفة في آخر السنة المالية (١)	١٣٣,٨١٢	٥٤٥,٩٩٠	١٩٢,٧٤٩	١٩,٠٢٧	٣٨٨,٦٩٦	٧٣,٣٢٤	٤٧,٥٠٤	٤٤,٧٥٥	١,٤٤٥,٨٥٩
مجمع الإهلاك في أول السنة المالية (٤)	-	٨٤,٥٤٢	١٠٠,٠٤٢	٩,٥١٥	١٨٩,٥٤٠	٣٨,٦٠٥	٢٢,٥٥١	٢٨,٢٩٢	٤٧٣,٠٨٧
إهلاك السنة المالية	-	١١,٦٥٩	٣٥,٠٣٩	١,٧٤١	٥١,٦٧٠	٤,٢٩٥	٣,٦٨٦	١,٨٩٨	١٠٩,٩٨٧
مجمع إهلاك الإستبعادات	-	(٥١٦)	(٢٠٢)	(٣٦٢)	(٣٦٨)	(٦٢٠)	(٨٧٢)	(٣٩٨)	(٣,٣٣٨)
مجمع الإهلاك في اخر السنة المالية (٢)	-	٩٥,٦٨٥	١٣٤,٨٧٩	١٠,٨٩٤	٢٤٠,٨٤٢	٤٢,٢٨٠	٢٥,٣٦٥	٢٩,٧٩٢	٥٧٩,٧٣٦
صافى الأصول في آخر السنة المالية (١-٢)	١٣٣,٨١٢	٤٥٠,٣٠٦	٥٧,٨٧٠	٨,١٣٣	١٤٧,٨٥٥	٣١,٠٤٤	٢٢,١٤٠	١٤,٩٦٤	٨٦٦,١٢٣
صافي الاصول في اول السنة المالية(٣-٤)	١١٣,٣٣٣	٣١٤,٧١١	٤٩,٥٨٤	٥,٨٢٥	١٤٧,٦٨٣	٢٧,٥٥٨	٢٠,٩٤٠	١٣,٢٧٢	٦٩٢,٩٠٧

٢٣- المخزون

	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧
القيمة الدفترية اخر الفترة المالية (١)	٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧
مجمع الاهلاك اول السنة المالية	-	-
مجمع الاهلاك في اخر الفترة المالية (٢)	-	-
صافي الاستثمارات العقارية فى اخر الفترة المالية (١-٢)	٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧

- قيمة الأرض المملوكة لشركة المصرى للأستثمارات العقارية أحدى الشركات التابعة للبنك بشارع النزهة و التي تم تحويلها من الأستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءاً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للإستثمار العقارى الفقرة رقم ٥٧ ب
- قيمة الأرض المملوكة لشركة ايه بيتا للأستثمارات العقارية أحدى الشركات التابعة للبنك بمحافظة الأسماعلية و التي تم تحويلها من الأستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءاً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للإستثمار العقارى الفقرة رقم ٥٧ ب

٢٤- أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لايُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية علي الأصول مقابل الضريبة الحالية علي الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية. وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري		٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	
البنك	أصل	إلتزام	أصل	إلتزام
المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)	١,٨٢٢	-	١,٨٠٦	-
الاثر الضريبى للفرق بين الاهلاك المحاسبى والاهلاك الضريبى	-	١,٩٠٤	٠	٢,٣٧٧
فروق تقييم العملات الأجنبية للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل	-	١٨٧	-	٢,٢١٠
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	١,٨٢٢	٢,٠٩١	١,٨٠٦	٤,٥٨٧
صافى الضريبة التى ينشأ عنها (التزام) / اصل		٢٦٩		٢,٧٨١
الشركات				
أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة	١٢٦	١٠,٤٣٢	٩٥	٩,٧٣٢
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	١٢٦	١٠,٧٠١	٩٥	١٢,٥١٣

٢٥- أرصدة مستحقة للبنوك

	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
حسابات جارية	٢٨٨,٢٢٩	٢٨
ودائع	٢,٠٧١,٨٩٣	٣,٩٣١,٣٦٣
	٢,٣٦٠,١٢٢	٣,٩٣١,٣٩١
بنوك محلية	١,٧٥٨,٢٨٥	٣,٦٨٩,٣١٥
بنوك خارجية	٦٠١,٨٣٧	٢٤٢,٠٧٦
	٢,٣٦٠,١٢٢	٣,٩٣١,٣٩١
أرصدة بدون عائد	٢٨٨,٢٢٩	٢٨
أرصدة ذات عائد	٢,٠٧١,٨٩٣	٣,٩٣١,٣٦٣
	٢,٣٦٠,١٢٢	٣,٩٣١,٣٩١
أرصدة متداولة	٢,٣٦٠,١٢٢	٣,٩٣١,٣٩١

٢٦- ودائع العملاء

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
ودائع تحت الطلب	٢٥,٨٢٦,٦٣٢	٢١,٣٢٠,٧٣٧
ودائع لأجل وبإخطار	٢٢,٤٩٥,٤٨٠	١٤,٥٦٠,٤٩٤
حسابات التوفير وشهادات الادخار	٨,٥٢١,٨٣٢	٧,١٠٣,٦٣٨
ودائع أخرى	٩٨٥,٢٨٠	٩٦٢,١٧٣
الاجمالى	٥٧,٨٢٩,٢٢٤	٤٣,٩٤٧,٠٤٢
ودائع افراد	١١,٨٨٢,٥٤٦	٩,٩٥٢,٢٥٣
ودائع مؤسسات	٤٥,٩٤٦,٦٧٨	٣٣,٩٩٤,٧٨٩
الاجمالى	٥٧,٨٢٩,٢٢٤	٤٣,٩٤٧,٠٤٢
بدون عائد	٨,٢٠١,٨٦٢	٢,٢٨٧,٨٣٤
ذات عائد ثابت	٤٨,٨٥٩,٨٢١	٣٩,٨٦٧,٤٤٠
ذات عائد متغير	٧٦٧,٥٤١	١,٧٩١,٧٦٨
الاجمالى	٥٧,٨٢٩,٢٢٤	٤٣,٩٤٧,٠٤٢

٢٧- أدوات دين مصدرة :

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بأصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري و اكتتب بنك الاستثمار القومى في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوي مقداره ٥% و تستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الوفاء بالتزامتها

٢٨- قروض أخرى

	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
			الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	٩ يونيو ٢٠٢٢	%١,٣٠	٤٣٩,١٩١	٣٨١,١٣٩
قرض برنامج التنمية الزراعية	٢٦ ابريل ٢٠٢٢	%٤,٦٩	٤٦,٠٨٩	٢٩٩,٤٧٨
قرض بنك الاستثمار الأوروبي	١٥ سبتمبر ٢٠٢٣	%٨٤,٠٠	١٩١,٠٦٥	٢٨٧,٥٢٤
اتفاقية الالتزام البيني تحت إدارة البنك الاهلى المصرى	٩ فبراير ٢٠٢٦	%١,٧٥	١٦,٠٨٥	٧,٠٠٠
قرض GREEN FOR GROWTH FUND	١٥ يونيو ٢٠٢٦	%٣,١٣	٣٧٠,٦٦١	١٦١,٣٨٤
قرض صندوق سند	٥ يناير ٢٠٢٦	%٣,١٤	٣٤٩,٢٧٦	٣٠٨,٠٩٧
قرض مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧%	١ يوليو ٢٠٢٥	%٣,٠٠	١٩٥,٩٩٥	٢٦٥,٢١٦
قرض جهاز تنمية المشروعات	١ أكتوبر ٢٠٢٦	%١١,٠٠	٣,٦٤٣	٣,٠٠٠
الاجمالى			١,٦١٢,٠٠٦	١,٧١٢,٨٣٨
أرصدة متداولة			٤٣٩,١٩١	٣٨١,١٣٩
أرصدة غير متداولة			١,١٧٢,٨١٤	١,٣٣١,٦٩٩
الاجمالى			١,٦١٢,٠٠٥	١,٧١٢,٨٣٨

٢٩- التزامات أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
عوائد مستحقة	٢٨٣,٤٨٧	٢٥٠,٨٢٤
إيرادات محصلة مقدماً	٥٤,٦٤٠	١١,٤٨٤
مصروفات مستحقة	١١٧,٣٨٥	٦٥,٥٠٦
ضرائب وتأمينات مستحقة	٤٦,٤٥٨	٦١,٩٦٥
دائنو توزيعات	٤٠٠	٢٠٠
خصوم تحت التسوية	٩٨٤,٧٤١	٨٥٢,٥٤٢
الاجمالى	١,٤٨٧,١١٠	١,٢٤٢,٥٢١

٣٠- مخصصات أخرى:

٣٠ يونيو ٢٠٢١

البيان	الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال الفترة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	اعادة التبويب بين المخصصات	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر الفترة المالية
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	١٠٤,٤٧٩	٣٢,٨٥٨	-	-	-	٤٣٣	(١١٢,٩٣٥)	٢٤,٨٣٥
مخصص قضايا	٨,٠٣٥	١,١٧٣	(٢٤)	-	(٣٦٩)	-	(٧١٧)	٨,٠٩٨
مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى	١٨,٧٦٢	١٣,٤٩٩	(١٣١)	-	(٣,٧٠٧)	-	-	٢٨,٤٢٤
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية	١٩٢	٣,٣٧٢	-	-	(٢٣٠)	-	-	٣,٣٠٤
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة	٢,٥٩٤	٦٠٩	-	-	(٦٠٩)	-	-	٢,٥٩٤
مخصص ارتباطات -مرحلة أولى	٨٣,٠٠٩	٩,٢١٤	-	-	(١١,٤٦٩)	-	-	٨٠,٧٥٥
مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية	١,١٦٣	٦,٠٦٥	-	-	(١,٢٦٣)	-	-	٥,٩٦٥
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	٣٥,٧٤٩	٢٣٦	(١٣٥)		-	٢,٨٣٤	(٦١٧)	٣٨,٠٦٧
الاجمالي	٢٥٣,٩٥٣	٦٧,٠٢٦	(٢٩٠)	-	(١٧,٦٤٧)	٣,٢٦٧	(١١٤,٢٦٩)	١٩٢,٠٤٢

٣٠ يونيو ٢٠٢٠

البيان	الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	اعادة التبويب بين المخصصات	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	٩٠,٨٥٨	٥٤,٣٠٨	-	-	-	-	(٤٠,٦٨٧)	١٠٤,٤٧٩
مخصص قضايا	٣,٣٠٤	٤,٧٣١	-	(١٦٢)	-	-	-	٧,٨٧٣
مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى	١٤,٣٨٩	٢٩,١١٢	٢٨	١٦٢	(٢٤,٦٠٥)	-	-	١٩,٠٨١
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية	٧٠	٢٢٣	-	-	(٢٩٣)	-	-	-
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة	٣,٠٩٦	٢٤٩	-	(١٣)	(٧٥١)	-	-	٢,٥٨١
مخصص ارتباطات -مرحلة أولى	١٠٠,١٠٨	٢٣,٣١٥	-	-	(٤٠,٤٠٠)	-	-	٨٣,٠٢٣
مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية	٢٢,٧٨٧	٤٩٩	-	-	(٢٢,١٢٣)	-	-	١,١٦٢
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	٣١,٧٤٣	١٠,١٦٤	(٣)		(٦,١٥٥)	-	-	٣٥,٧٤٩
الاجمالي	٢٦٦,٣٥٤	١٢٢,٦٠٢	٢٥	(١٣)	(٩٤,٣٢٨)	-	(٤٠,٦٨٧)	٢٥٣,٩٥٣

- بند مخصص التزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة
- يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالي ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي لها

٣١- إلتزامات مزايا التقاعد

إلتزامات مدرجة بالميزانية عن :	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
المزايا العلاجية بعد التقاعد	٥٣,٢٧٥	٣٣,٩٩١

المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل :	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
المزايا العلاجية بعد التقاعد	٢٣,٢٦٤	١,٦٢٦

	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
تتمثل الحركة على الالتزامات خلال السنة فيما يلى:		
تقدير الالتزامات في بداية العام	٣٣,٩٩١	٢١,٨٠٠
خسائر اكتوارية	١٨,١٦٥	١١,٨٩٦
تكلفة العائد	٥,٠٩٩	٣,٦٥١
مزايا مدفوعة	(٣,٩٧٩)	(٣,٣٥٦)
تقدير الالتزامات في نهاية الفترة	٥٣,٢٧٦	٣٣,٩٩١
الافتراضات الاكتوارية الرئيسية (الأساسية)		
معدل العائد المستخدمفى الخصم المزايا العلاجية	١٥,٠٠٪	١٥,٠٠٪
تسوية الميزانية العمومية		
التزامات الميزانية العمومية	٣٣,٩٩١	٢١,٨٠٠
خسائر اكتوارية	١٨,١٦٥	١١,٨٩٦
حساب مزايا التقاعد المعترف به في حساب الأرباح و الخسائر	٥,٠٩٩	٣,٦٥١
المزايا المدفوعة	(٣,٩٧٩)	(٣,٣٥٦)
تقدير الالتزامات في نهاية الفترة	٥٣,٢٧٦	٣٣,٩٩١

٣٢- رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال :

* بلغ رأس المال المرخص به ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٢,٧٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ موزع على ٢٧٢,٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي ، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات

* بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ ،وافقت الجمعية العمومية العادية للبنك على توزيع عدد ٢ سهم لكل عشرة أسهم بأجمالى ٥٤٥,٦٠٠ و جارى اتخاذ الأجراءات اللازمة لتوزيع الأسهم

(ب) الاحتياطيات

- تتمثل الاحتياطيات في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ فيما يلي:

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
- احتياطي المخاطر البنكية العام	١٢٣,٢٥٩	٩٠٩
- احتياطي المخاطر البنكية- أصول آلت ملكيتها للبنك	-	١٦,٣٩٤
- احتياطي قانوني	٤٢٨,٠٨٨	٣١٩,٤٣٨
- احتياطي عام	٢٧,١١٤	٢٤,٩٩٨
- احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مان خلال الدخل الشامل	٢٠٤,٣٠٤	٢٣٨,٣٩٤
- الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية	(١٨٧)	(٢,٢١٠)
- احتياطي خاص	٣٠,٤٢٣	٢٥,٧٦٦
- احتياطي رأسمالي	١٩٥,٤٣٢	١٩٥,٣١٢
الاجمالى	١,٠٠٨,٤٣٣	٨١٩,٠٠٠

١- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل الزيادة فى المخصصات المحسوبة وفقاً لأسس الجدارة الأئتمانية عن مخصص الأضمحلال طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بشأن متطلبات تطبيق معيار IFRS٩ ، وبالأضافة إلى المتبقى من اثر تطبيق معيار IFRS٩ حيث تم دمج أرصدة احتياطى المخاطر البنكية العام و احتياطى IFRS٩ والأحتياطى الخاص بالائتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة الخسائر الائتمان المتوقعة عند التطبيق الأولى للمعيار الدولى (١ يوليو ٢٠١٩)

٢- أحتياطي المخاطر البنكية – أصول آلت

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقًا لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنويًا خلال فترة احتفاظ البنك بها

٣- الاحتياطي القانوني :

وفقا للنظام الأساسى بالبنك يقتطع مبلغ يوازى ١٠% من الأرباح سنوياً لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازى ٥٠% من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

٤- احتياطي القيمة العادلة – إستثمارات ماليةمن خلال الدخل الشامل الاخر :

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر

٥- احتياطي رأسمالي:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

٣٣- توزيعات الأرباح

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كألتزام مالى و تخفض الأرباح المرحلة بها الا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين ،و سوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و عرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستنعقد لاعتماد القوائم المالية الختامية و عندئذأسوف يتم اثبات توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الأدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن نهاية السنة المالية الحالية وفقاً لتعليمات البنك المركزى الصادر فى هذا الشأن.

٣٤- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء

	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	٣٧٦,٢٠٦	٢١٩,٢١٦
أرصدة لدى البنوك	٢,٣٧٨,٤٧٨	٤,٦٦١,٥٢٣
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٥٩٩,٦٠٠	٥٠٦,٦٧٥
	٣,٣٥٤,٢٨٤	٥,٣٨٧,٤١٥

٣٥- التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالى مبلغ ٦١٨,٦٥٥ ألف جنيه مصري وذلك طبقا لما يلي

	قيمة المساهمة	المبلغ المسدد	المتبقي ولم يطلب بعد
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل	٥٠٢,٢٤١	٣٧٤,٧٦٤	١٢٧,٤٧٧
استثمارات مالية في شركات تابعة	-	-	-
إرتباطات رأسمالية أصول ثابتة	-	-	٤٥٧,٣٣٦
إرتباطات عن عقود التأجير التشغيلى	-	-	٣٣,٨٤٢
	٥٠٢,٢٤١	٣٧٤,٧٦٤	٦١٨,٦٥٥

(ج) ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	٥,٧٢٢,٢٢٩	٣,٧٤١,٨٧٨
الاعتمادات المستندية (استيراد)	١,٦٦٥,٠١٥	١,٣٦٠,٢١٩
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	٤٢٢,٢٢٩	٢٩٣,٦٠٤
اوراق مقبوله الدفع	٤١٩,٦٠٤	٥٨٦,٧٣٩
يخصم : غطاءات نقدية	(٧٠٣,٣٩٥)	(٧٤٣,٢٣٠)
الصافى	٧,٥٢٥,٦٨٢	٥,٢٣٩,٢١٠
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن القروض وتسهيلات ائتمانية	٢,١٤٢,٧٣٤	٣,٨٩٦,٩٨٩
إجمالي	٩,٦٦٨,٤١٦	٩,١٣٦,١٩٩

٣٦.الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

- ضرائب شركات الأموال:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧

تم انهاء الفحص وتم عمل اللجان الداخلية وانهاء النزاع امام مصلحة الضرائب.

السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١

تم الفحص وتم إحالة الملف الى لجان الطعن وتم الطعن على قرار اللجنة والملف حاليا منظور امام القضاء.

السنوات ٢٠١١-٢٠١٦

تم الفحص وتم عمل اللجان الداخلية بمركز كبار الممولين.

السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠

يقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات وفقاً لأحكام القانون.

- ضرائب الدمغة:

تم فحص البنك حتى ٢٠١٥/٩/٣٠، وتم سداد الالتزامات الضريبية بناءاً على المطالبات الواردة.

السنوات ٢٠١٥/٩/٣٠-٢٠١٩

جارى الفحص الضريبي.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

ويلتزم البنك بسداد الضريبة وفقا للمواعيد القانونية.

- ضرائب الأجور والمرتبات:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٠

يقوم البنك بتوريد الضريبة الشهرية بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

- يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية بصورة منتظمة وفى المواعيد المقررة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات:

- تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ – ٢٠١١ طبقاً للمطالبة الواردة من المأمورية.
- تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦.
- تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١ و جاري فحص السنوات من عام ٢٠١٥ حتي عام ٢٠١٨.

- تم الربط اللضرائب العقارية حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ ، و صدر قرار في الطعن المقدم من الشركة بتخفيض القيمة الايجارية و نتج عنه رصيد مدين لصالح الشركة لدى مصلحة الضرائب وقد تم إستهلاكه بنهاية شهر أغسطس ٢٠٢٠.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار وسداد الضريبى عن ميزانية ٢٠١٩/٢٠٢٠ في نوفمبر ٢٠٢٠ .
- بخصوص السنوات من ١٩٩٤/١٩٩٥ حتى ١٩٩٨/١٩٩٩ فقد صدر حكم فى الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ وصدر ربط من مصلحة الضرائب بناءاً على حكم الإستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.

– الموقف الضريبي لشركة ايجبت كابيتال القابضة:

- الضريبة شركات الاموال.

السنوات من ٢٠١٠ /٢٠١٤

تم الفحص و الطعن على نتيجة الفحص و تحويل الملف الى اللجان الداخلية المتخصصة و تكليف قطاع الشؤون القانونية باتخاذ كافة الإجراءات نحو رفع دعوة قضائية و بالفعل تم رفع الدعوي رقم ٣٥٧٥٦.

تم الأنتهاء من التسوية النهائية و سداد المستحق لمصلحة الضرائب المصرية مع الأستمرار في رفع دعوي قضائية.

- ضرائب كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٤

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٥/٢٠١٧

جاري الفحص

- ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٧

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة علما بأن أخر سداد بتاريخ ٢٠٢١/٠٤ ولم يتم اخطارنا من قبل المأمورية بأي اخطارات.

- الموقف الضريبي لشركة تنمية السياحة:

- الضريبة شركات الاموال.

السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٣

تمت المحاسبة و الربط النهائي عن هذه السنوات وسداد الضريبة المستحقة بالكامل.

سنة ٢٠٠٤

تم الفحص و إحالة الملف الى لجان الطعن لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩

لم يتم إدراج الشركة ضمن عينة الفحص عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩ و تم اعتماد الإقرارات الضريبية و طبقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

السنوات ٢٠١٠/٢٠١٢

تم الفحص و إحالة الملف الى لجان الطعن و لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤

تم الفحص و إحالة الملف الى لجان الطعن لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

سنة ٢٠١٥

ورد للشركة نموذج ٩أ ضرائب حيث بلغت الضريبة المقدرة علي الشركة بمبلغ ٨٨٩,٢ ألف جنيه و تم تقديم صحيفة الطعن في ٢٠٢١/٣/٢١ ولم يتم تحديد جلسة حتي تاريخه.

السنوات ٢٠١٥/٢٠٢٠

قدمت الشركة اللإقرارات الضريبية السنوية عن السنوات ٢٠١٥/٢٠٢٠ بانتظام و في المواعيد القانونية و فقا لاحكام القانون ٩١ لسة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية.

- الضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٢٠١٢

تم فحص ضرائب كسب العمل و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٣/٢٠١٧

اخطرت الشركة بطلب فحص و تم تجهيز متطلبات الفحص و جارى الفحس و لم تخصر الشركة بنتيجة الفحص حتى تاريخة.

- الضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة،و لم تخطر الشركة نماذج محاسبة من يناير ٢٠١٤ حتى تاريخه.

- الموقف الضريبي لشركة المصرى للإستثمارات العقارية:

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وفقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.
- ضرائب كسب العمل.

لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.

- ضرائب ضريبة الدمغة.

لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

- الموقف الضريبي لشركة ايه بيتا للإستثمارات العقارية:

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وفقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و كان اخرها عن السنة المالية المالية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ .
- ضرائب كسب العمل.

لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.

- ضرائب ضريبة الدمغة.

لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

الموقف الضريبي لشركة ايجيبت كابيتال للإستثمارات العقارية:

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وكان أخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

ورد الي الشركة نموذج ١٩ من مصلحة الضرائب بربط بمبلغ ٦٣ مليون وذلك عن أعوام ٢٠١٣-٢٠١٤ و قامت الشركة بالطعن علي ذلك النموذج في المواعيد القانونية وجاري إعادة فحص الشركة عن تلك لسنوات

ورد للشركة نموذج ٣١ لتجهيز فحص الشركة عن السنوات ٢٠١٥ وحتي ٢٠١٧

ورد للشركة نموذج ١٩ ربط ضريبي عن عام ٢٠١٥ و تم الطعن عليه في المواعيد القانونية المقررة.

- ضرائب كسب العمل.

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديري عن السنوات ٢٠١٢ حتي ٢٠١٩ وتم الطعن عليه في المواعيد المقررة وجاري الفحص.

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديري عن السنوات من ٢٠١٧ حتي ٢٠١٩ وتم الطعن عليه في المواعيد المقررة.

- ضرائب ضريبة الدمغة.

لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

- ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة ولم يتم فحص الشركة منذ بداية النشاط حتي الأن.

الموقف الضريبي لشركة بيتا المالية القابضة:

- الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً ، ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.
- ضرائب كسب العمل.

لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.

- ضرائب ضريبة الدمغة.

لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والإستثمارات المالية:

- الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً .
- ضرائب كسب العمل.

لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.

- ضرائب ضريبة الدمغة.

لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

الموقف الضريبي لشركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش:

- ضرائب شركات الأموال.

تتمتع الشركة بإعفاء ضريبى عن نشاط الفندق حتى عام ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

الفترة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

تم الفحص و سداد الفروق بالكامل.

عن عام ٢٠٠٩

تم فحص دفاتر الشركة وأخطرت الشركة بالفروق الضريبية وتم الطعن في المواعيد القانونية.

- ضرائب كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

- ضرائب ضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

٣٧ .صناديق الاستثمار:

(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات – الأول – الخبير :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة اتش سي للأوراق المالية والاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة وقيمته الاسمية وفقا لنشرة الاكتتاب ٣٣,٣٣ جم) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية يونيو ٢٠٢١ عدد ١٠١,٣٦٥ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٧٨,١٢% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١١٨,٤٧ جنيه وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ٥٦,١ ألف جنيه عمولة الإدارة حتى نهاية يونيو ٢٠٢١، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات – الثانى – النقدي :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦,٧٤٦,٦٠٠ جنيه خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية يونيو ٢٠٢١ عدد ١,٤٩٣,٢٨٢ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٩,٤٤٠ وثيقة وهى تمثل نسبة ٢,٦% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يونيو ٢٠٢١ مبلغ ٤١٥,٧١٤٤ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٢,٥٣٣ ألف جنية حتى نهاية يونيو ٢٠٢١ أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي – كنوز:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم انفستمنتس للاستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية يونيو ٢٠٢١ عدد ٥٢,٦٤٧ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٥% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يونيو ٢٠٢١ مبلغ ١٦٠,٠٥١٤ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٤٢,١ ألف جنية حتى نهاية يونيو ٢٠٢١، أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

٣٨ .أرقام المقارنة:

• تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالى للعام الحالي

٣٩ . أحداث هامة:

- بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ و الذى الغى قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.و يسرى هذا القانون على جهات من أهمها البنك المركزي المصري و الجهاز المصرفي المصري ، و يلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه و ذلك خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ العمل به ،و لمجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى لا تجاوز سنتين علما بان البنك بصدد دراسة مواد القانون واللائحة التنفيذية حين صدورها واتخاذ اللازم في ضوء تلك الدراسة .

- انتشرت جائحة فيروس كورونا "وباء كوفيد-١٩ المستجد" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية، مما ادى ذلك الي حالة من عدم التأكد في البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية المحلية والعالمية على حد السواء عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة.

ويراقب البنك الوضع عن كثب حيث قامت إدارة البنك بدراسة الاثار المالية والاقتصادية الناتجة عن تفشى وباء كورونا المستجد بدءا من تحليل الاثار المتوقعة على مستوى الاقتصاد الكلى وتحديد القطاعات المتأثرة سلبا وتلك حيادية التأثر به وتأثير ذلك على المركز المالي للبنك و نتائج الاعمال هذا و قد قام البنك خلال الربع المالي المنتهى في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ بمراجعة نماذج تصنيف عملاء الائتمان بالبنك و الخاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مع التحقق من سلامة المنهجية المستخدمة وذلك بالاعتماد على محددات أساسية في التقييم كمخاطر الدولة و الصناعة و السيولة و النشاط واية متغيرات أخرى قد توثر بشكل مباشر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- في إطار جهود البنك للتوافق مع قانون البنك المركزي الجديد، تم استصدار موافقات الجهات الرقابية على تغير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية في الأول من يناير وتنتهي بنهايتها.